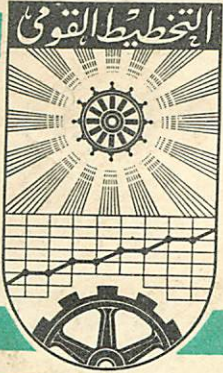


الجمهورية العربية المتحدة



مجلس التخطيط القومي

دائمة فقط

مذكرة رقم ٤٨

(دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية)

دكتور إبراهيم حلمي عيد الرحمن

٢ يونيسكو سنة ١٩٦١

القاهرة
٣ شارع محمد منور - الزمكاك

دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية

مقدمة

في هذا البحث يعتبر المجتمع المحلي جزءاً من المجتمع القوي ، ويتحدد هذا الجزء عرفاً — بمجتمع القرية الريفية أو الحي المتخلف في المدينة ، ولو أن هناك أمثلة أخرى لمجتمعات محلية تعمل في المناجم والتعدين أو في الصيد والرعي والغابات ، ولكن الأعم الأغلب في الدول العربية هو المجتمع الريفي — وكذلك مجتمع الأحياء الفقيرة في المدن ، الذي يغذيه الريف بالمهاجرين ، فهو في الحقيقة امتداد طبيعي للمجتمع القروي . والمجتمع المحلي بهذا التعريف ، يقوم بالانتاج بالطرق التقليدية السائدة في المجتمع ، بينما التنمية القومية عامة تتقدم طلائعها في غير مجال المجتمع المحلي — في الصناعة — في المدن — في الموانئ — في الثقافة والبحث العلمي — ويبدو أن نصيب المجتمع القروي من هذه الأنشطة الرائدة ضئيل . وهذا ارث تاريخي ولازمة لظاهرة التخلف الاقتصادي التي تخيم على المجتمع كله والتي تسعى الدول الآن — بدرجات مختلفة من الجد والعزم — على التخلص منها . ولذلك نعرض في البحث لهذه الظاهرة ونشأتها سعيًا وراء تفهم حقيقة تركيب المجتمع القروي وكيفية النهوض به .

وحتى إذا استبان الأمر بعض الشيء ، أمكن النظر إلى التخطيط القوي والتخطيط المحلي معاً نظرة مترابطة ، توضح وحدة الهدف وتكامل الوسائل واتصال الموضوعات — مع التأكيد بأن انظرية الترابطية لا يمكن أن تقتصر على مشروعات الزراعة وتحسين صحة البيئة وتعليم الكبار وردم البرك وتربية النحل — بل يجب أن تمتد إلى جميع التشريعات والسياسات التي تقرب المجتمع القروي إلى المجتمع القوي وتزيل العوائق التي قامت في عهود الخلف ، والتي جعلت من القرية منبعاً للثروة التي تخرج منها ولا يبقى في القرية إلا القدر الأدنى اللازم للقيام بأود من فيها من حشود بشرية . وبذلك يمتد التخطيط إلى التنظيم المالي والاجتماعي ويهدف إلى تكوين الوعي المحلي الكامل الذي يسهم بقواه المادية والبشرية في النهضة القومية الشاملة .

دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية

(المجتمع المحلي)

١ - يتجه الذهن حينما يذكر (المجتمع المحلي) الى القرية في الريف ، باعتبارها — وحدة المجتمع الصغير ، الذى يتميز عن مجتمع المدينة الكبير ^{المتحضر} وتسمى القرية فى الدول المختلفة بأسماء شتى منها النجع — المحلة — المنية — الكفر — النزلة — وقد تنسب القرية الى قبيلة نزلت بها — فيقال أولاد كذا — أو بنى كذا — وقد تعرف بظاهرة جغرافية أو طبيعية تميزها عن غيرها .

أما المدينة ذات المجتمع الكبير — فانها وان كانت هى الاخرى تنقسم الى تشكيلات اجتماعية فرعية فى داخلها — فى صورة أحياء أو مناطق — الا أنها تكتسب نتيجة التحضر والتعمير تماسكا وارتباطا ، يخفى الكثير من شخصيتها المنفصلة ويدمجها فى شخصية المدينة جملة .

٢ - ولو أخذنا (المجتمع المحلي) بهدلوله اللفظى ، لوجب أن نشملى اعتبارنا ، مجتمع القرية ومجتمع الحى فى المدينة سواء بسواء ، تمييزا لهما عن (المجتمع القومى) الذى يشمل الوطن كله أو أجزاء منه ، مثل المدن أو الولايات أو المحافظات . فالمجتمع المحلي حينئذ يعتبر فرعا من مجتمع أكبر وأوسع ، ويكون أمره نسبيا . فالقرية تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة الى المركز (فى الاقليم الجنوبى) والمركز كله مجتمعا محليا بالنسبة الى المحافظة ^{والمحافظة} تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة الى الجمهورية كلها . وكذلك تعتبر (الشياخة) مجتمعا محليا بالنسبة الى (القسم) فى المدينة و (القسم) يعتبر مجتمعا محليا بالنسبة للمدينة كلها والمدينة تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة للمدينة كلها .

٣ - ولا شك أن رأى الأول هو الاقرب الى المفهوم العام من عبارة (المجتمع المحلي) وخاصة حينما يثور الحديث الى التنمية والتطور والتقدم . والسبب فى ذلك ، أن العناية بتنمية المجتمعات المحلية ، تكون أدعى فى الدول التى تخلفت فيها تلك المجتمعات عن التنمية بالنسبة الى غيرها من باقى مكونات المجتمع . فنحن نفهم بالمجتمع المحلي — القرية الزراعية فى الريف المصرى التى تخلفت كثيرا عن المدينة ونأمل من العمل فى مجتمع القرية — أن ندفعه الى التقدم والرقى ليساير التطور فى المدينة .

ونفهم أيضا بوضوح من المجتمع المحلي - مجتمع الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة ،
لأنها مجتمعات تخلفت عن المجتمعات الراقية في نفس المدينة .
بينما لا نعى كثيرا بالاحياء الراقية في المدن ، ولا نسعى الى النهوض بها (بطرق
التنمية المحلية) لأنها في غنى عن ذلك .

وهذا يكشف لنا عن أساس له أهميته في مجال بحثنا هذا ، وهو أن (المجتمع المحلي)
الذي نقصده يمكن أن يكون هو اصطلاحا (المناطق المتخلفة) في المجتمع القوي ، سواء
أكانت تلك المناطق المتخلفة في الريف أم في المدينة سواء بمسواء . هذا بينما التعريف
الجغرافي أو الاداري ، لا يفرق من المجتمعات المحلية المتقدمة والمتخلفة .

٤ - ولتختلف هنا معناه الفقر والمرض والجهل معا . فاجزاء الوطن الواحد لا تتساوى فيما
بينها في درجات الغنى والعلم وال عمران - وينشأ هذا التفاوت لأسباب شتى - لا مجال
لبحثها في هذا المقام - وتنشأ رغبة عامة في الاخذ بيد المجتمعات المتخلفة نسبيا عن
غيرها حتى تتساوى بغيرها أو تقل درجات التفاوت بينها الاجزاء الأكثر تقدما في المجتمع
الكلي ولذلك ، اذا قبلنا هذا التعريف ، يكون هدف النهوض بالمجتمع المحلي حقيقة
هو ما يسمى في علم التخطيط (بالتنمية الاقليمية) * على مستوى المجتمع القروي أو مجتمع
الاحياء المتخلفة في المدن والحوضر .

٥ - واستثناء من هذا المفهوم الاعتباري ، قد نجد مجتمعا صناعيا ناشئا ، في بقعة
منعزلة مثل مصنع أو منجم أو حقل يتروّل أو خزان مياه كبير - وهذا المجتمع لا ينقصه عادة
الغنى ولا العلم ولا الصحة ، فهو ليس متخلفا من هذه النواحي ، بل على العكس ، كثيرا
ما يتميز هذا المجتمع الناشئ بوفرة المال وارتفاع مستوى التخصص والتعليم فيه - ولكنه
يعتبر في الوقت ذاته مجتمعا ناقصا من ناحية تكامل الخدمات فيه أو نقص النساء والأطفال
مما يجعله أقرب الى معسكرات الجنود منه الى المجتمعات المدنية . ولذلك تنشأ مشاكل في
مثل هذا المجتمع الناشئ تحتاج الى علاج وحلي .

وعندئذ نحتاج الى دراسة هذا المجتمع دراسة خاصة لتبين وسائل المعالجة للمشكلات
الناشئة عن النقص في تكنولوجيته وتكامله .

- ٦ - ولن نكمل هذا النوع من المجتمعات المحلية الناشئة في الفقرات التالية من هذا البحث ،
 لاعتبارات ستتضح فيما بعد - ولو أن عدم التآمل في هذه المجتمعات لصناعة الناشئة
 يعتبر في ذاته موضوعا يحتاج الى تدبر وعلاج .
- ٧ - وموضوع بحثنا هذا - هو النظر في دور المجتمعات المحلية - أى المجتمعات المتخلفة
 - في دعم التنمية القومية اجمالا .

ويقصد التوضيح وعلى سبيل التحديد ، نعتبر فقط القرية في الريف الزراعى - والحي الفقير
 في المدينة الكبيرة ، كممثلين للمجتمعات المحلية ، ولو أنه كما سلفت الاشارة قد توجد
 مجتمعات أخرى في مناطق الرعى أو الصيد أو المناجم أو في الصحراء أو فوق قمم الجبال ،
 وهذه كلها تعتبر (محلية) وتحتاج الى رعاية وتقوية ودعم ، ولكن لعل القرية والحي
 هما أكثر الانواع شيوعا ولذلك نكتفى بهما الا اذا أشير صراحة الى غير ذلك في موضعه .
 وللإختصار نذكر - القرية والحي - للدلالة على هذين المجتمعين المحليين المتخلفين
 على الوجه الذى أشرنا اليه من قبل .

- ٨ - فاذا كانت القرية قد تخلفت في الماضى عن باقى أجزاء المجتمع القومى ، واذا كان الحي
 قد تخلف في الماضى عن باقى أحياء المدينة ، فان ذلك يدل ولا شك على شيئين
 - الأول هو وجود قوى تعمل على تخلف القرية والحي - والثانى - وجود قوى تعمل
 على تقدم ما عداهما من مكونات المجتمع تقدما سريعا نسبيا . وقد تجمع القوتان في قوة
 واحدة ، يكون أثرها النهائى هو توسيع شدة الخلاف وزيادة حدة التفاوت بين القرية
 والحي من جهة وبين باقى أجزاء المجتمع من جهة أخرى .

وكذلك ترى أننا حينما نبخى الإصلاح ، فاننا سنميز عدة قرى في المجتمع - منها أولا
 القوى التى تعمل على النهوض بالقرية والحي مباشرة - وثانيا - القوى التى تعمل على
 الحد من انطلاق التقدم في المناطق المتقدمة فعلا حتى لا تزياد تقدما - نسبيا - وثالثا
 - القوى التى تعمل على على انقاص حدة التفاوت بين القرية والحي من جهة وبين باقى
 مكونات المجتمع القومى من جهة أخرى .

التخلف الاجتماعى المحلى

٩ - واستكمالا لتعريف المجتمع المحلى ، نشير اشارة عابرة - الى أن التفاوت فى التقدم والعمران بين القرية والمدينة أو بين منطقة وأخرى فى المجتمع القومى العام ، لا يثير الرغبة فى انقاص الفوارق الا اذا كانت المنطقة المتخلفة قد هبطت مستواها الى أقل من حد معين - فمثلا من بين أحياء القاهرة نجد حى الزمالك وحى قصر النيل - مثلا - يعتبران من الأحياء الراقية ولكن أحدهما يفوق الآخر درجة - ولكن هذا التفاوت فى ذاته لا يثير لدينا مشكلة ، لأن مستوى كل من الحيين يرتفع عن المستوى الأدنى - ونفس الشيء اذا أخذنا مستوى الحياة الريفية فى ولاية كاليفورنيا وفى ولاية أيونما فى الولايات المتحدة - احدهما أعلى من الأخرى ولكن الاثنين معا على قدر كبير من التقدم - فلا توجد مشكلة - لبحث التخلف والتفاوت وعلى ذلك - يتعين علينا - النظر الى مستوى أدنى من التقدم - نقيس به - الرغبة فى انماض المجتمع المحلى ومعالجة مشكلاته .

١٠ - فى الدول العربية عامة - حيث مستوى المعيشة مقيسا بالدخل القومى للفرد منخفضا - تكاد تكون القرى والأحياء (المسماه الوطنية سابقا والشعبية حاليا) دون استثناء مناطق تخلف فى تيار التقدم العام .

بينما فى الدول الاوروبية والأمريكية الناهضة - نجد أن القرى وبعض الأحياء فى المدن ، أقل فى مستوى الدخل والمعيشة من المدن ، الا أنها ليست دائما - أقل من الحد - ولذلك تصبح مشكلة المجتمعات المحلية هناك قاصرة على بعض المناطق دون أخرى أو قاصرة على بعض المظاهر الاجتماعية المتصلة بالبيئة المحلية مثل الطفولة والتشرد والمراهقة والادمان - دون معالم التخلف الأساسية وهى الفقر والجهل والمرض .

١١ - فاذا قصرنا البحث على الظاهرة الأكثر شيوعا فى الدول العربية ، نرى أن تخلف القرية والحى (الشعبى) فى المدينة هو مظهر رئيسى لتخلف المجتمع عامة - وأن الاستثناء هو ما نراه من تقدم جزئى فى بعض المناطق والأحياء الحضرية (الأفرنجية أو الأجنبية كما كانت تسمى) فقد كان المجتمع القومى ينقسم انقساما واضحا الى مجتمعين - الأول مجتمع صغير العدد محدد المعالم ، يأخذ بأساليب التعمير والتقدم الحديثة فى التعلـيم

والمعيشة والانتاج والملبس وجميع مظاهر حياته — ومجتمع كبير العدد — ينتشر في جميع أنحاء الريف وفي معظم جنبات المدن ليس له من التقدم والرقى نصيب ففى شأنه .
انقسم المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا الى مجموعتين — واتسعت شقة التفاوت والتباين بينهما ، حتى أصبحت ظاهرة واضحة للعيان ، نسميها ظاهرة — الازدواج الاجتماعي — فى وسط القاهرة وعلى شواطئ الاسكندرية وفى الاحياء الزلقية من بور سعيد والسويس والاسماعيلية ، ترى جميع مظاهر التقدم الأوروى — الغنى والعلم والعمران والزى والنواذى والشوارع واللغات الأجنبية والتمدن — ثم اذا انتقلت مئات الأمثال الى الاحياء الوطنية أو بضعة كيلومترات الى خارج المدينة — رأيت مجتمعا مع القرون الوسطى ماثلا فى منا زل القرية الطينية والأمية الشاملة ، والسلطة العرفية التى لا يضبطها قانون والامراض المتفشية والبؤس والفاقة .

١٢ — وقد اقترن بهذه الظاهرة — أو قل أنها نشأت هى بسبب — حركة التنمية التى تحركها المؤتمرات الخارجية وبيان ذلك أن التنمية فى الدولة كانت تستمد مقومات من اتصالها بالعالم الخارجى ولا تقوم على العوامل الذاتية فى المجتمع .
فميناء الاسكندرية يتصل بالخارج لتصدير القطن واستيراد المصنوعات ، ولذلك يرتفع مستوى المدينة عامة وتنظم التجارة ويقوم مجلس بلدى نشط ، يجعل الاسكندرية بالذات أكثر تقدما من باقى من الاقليم ، ويجعل قطاع التجارة الخارجية والمشتغلين فيه أكثر تنظيما وأقوى كيانا من غيرهم . فى القاهرة توجد مصالح الحكومة والدواوين وقصور الاغنياء والسفراء ، ولذلك نجد وسط القاهرة قطعة من أوروبا لخدمية هؤلاء — بل أن الرأى يسود أن من الواجب المحافظة على (مظهر) التقدم أمام (الاجانب) بأن نخفي المسئولين والمتشردين الذين تبلغ بهم الجراءة على الخروج من الحواضر والأزقة والسير فى الشوارع والطرق المراقبة .

وليس الازدواج الاجتماعى أمرا قاصرا على نظافة الشوارع واتساعها وفخامتها بل يمتد الى وارتفاعها ، بل أنه يمتد الى أبعد جذور المجتمع وأعماها — التعليم فى القرية — أن وجد — فى كتاب ومدا رس الزامية — بينما يبدأ فى المدينة بمدرسة ابتدائية تنتهى بتلميذها الى أعلى مراحل التعليم والثقافة اذا شاء — الى عهد قريب — كان المعلم الذى ينشأ

كما ينبغي ملاحظة أن مجتمعات المدينة — على الرغم من تميزها في الماضي — واستحوذها على النصيب الأوفى من فوائد التقدم — زالت القوة المحركة لحركة التنمية القومية العامة — ولذلك ينبغي النظر إلى عملية التنمية القومية أساساً جملة ولا يصح أن نحولها إلى محاسبة عن الآثار الماضية ، فنخص القرية بموارد كثيرة ، لأننا نريد أن نعوضها عما فاتها بينما المجتمع القروي يعجز عن استيعاب هذه الموارد والافادة منها . ولا يصح كذلك أن نحرم المدينة من موارد وعناصر تنمية — لأننا لا نريد أن تستمر في الانطلاق وحدها تاركة القرية وراءها — بينما المدينة قد رعى استيعاب تلك الموارد وتنميتها — لصالح القوي . أى أننا لا يصح أن نحول حركة التنمية في السنوات المقبلة ، إلى عملية محاسبة عن الماضي وإقامة مييزات للتوزيع يقوم على اصلاح الاخطاء ، بل يجب أن ننظر أولاً وقبل كل شيء إلى الأوضاع المستقبلية ، مع العمل في الوقت ذاته على اصلاح الاخطاء التي تراكت في الماضي .

فبالإسراف في تخصيص الموارد للقرية والمجتمعات المحلية ، يؤدي إلى ضياعها وإلى نقص للدخل القوي وفي الوقت ذاته لا يفيئ القرية في شيء . وحرمان المدينة — أو معاقبتها إذا شئت يحرم الاقتصاد القوي كله — وهذا لا يفيد أحداً فخطا التنمية لايجابية ، لا تحطم الكيان الذي نشأ في الماضي — بأوضاعه الخاطئة فحسب بل هي تبني كياناً جديداً للمجتمع ، ولذلك فهي تعمل على تنمية الموارد في القرية والمدينة معاً ، مع السعي نحو توزيع الدخل والخدمات توزيعاً عادلاً بين المواطنين والمعاونة في إعادة بناء الكيان الاجتماعي بما يناسب اتجاهات التطور .

التخطيط القوي والتخطيط المحلي

١٧ — يمكننا أن نصور التبادل بين القرية والمدينة في مجتمع متخلف كالاتي :-

أولاً : صادرات القرية إلى المدينة

(١) حاصلات زراعية للتصدير .

(٢) " " للاستهلاك في المدينة .

(٣) طيور ودواجن ومواشي للاستهلاك في المدينة .

ثانيًا - واردات القرية من المدينة

- (١) تقاوى وبذور منتقاة
- (٢) أسمدة ومواد كيميائية للإنتاج الزراعى
- (٣) أعلاف للمواشى وكسب من عصير بذرة القطن المصدرة أصلا من القرية
- (٤) مصنوعات خشبية وحديدية مختلفة من الواردات الخارجية والمصنوعات المحلية
- (٥) آلات ومحركات ووقود
- (٦) أقمشة ومنوجات ومواد الاستهلاك
- (٧) أغذية جافة . مما لا تنتجها القرية

ثالثًا - مدفوعات القرية الى المدينة - عدا ثمن الواردات السلعية .

- (١) ما ينفقه سكان القرية عند الذهاب الى المدينة لأغراضهم المختلفة
- (٢) " " " للطبيب والمحامى ورجال المهن الحرة الذين يعملون فى القرية وهم من غير سكانها
- (٣) ما ينفقه سكان القرية فى تعليم أولادهم خارجها
- (٤) " " " فى المدينة على شكل ودائع فى المصارف وصناديق التوفير أو فى شراء عقارات

- (٥) الضرائب والرسوم التى تحصلها الحكومة من أهل القرية
- (٦) ما يدفعه سكان القرية من ايجارات لأصحاب الأملاك فيها المقيمين فى خارجها
- (٧) " " " أقساط وفوائد للديون العقارية وغيرها لصالح المقيمين خارجها (بما فى ذلك أقساط الإصلاح الزراعى - أن وجدت) .

رابعًا - مدفوعات تحصل عليها القرية من خارجها

- (١) ما ينفقه موظفو الحكومة فى القرية من المرتبات التى يحصلون عليها من الحكومة
- (٢) ما يحصل عليه أهل القرية على صورة مرتبات وإعانات وقروض من الحكومة والمؤسسات الأخرى .
- (٣) ما يرسله المقيمون خارج القرية الى أهلهم وذويهم فى القرية (المغتربين)
- (٤) ما تنفقه الحكومة على المنشآت العامة فى القرية (صافى ما ينفق فى القرية) - والخدمات العامة .

وبذلك نرى أن ميزان المدفوعات العام للقرية هو كالاتى :-
 أولا - حصيللة الصادرات من القرية ثانيا - واردات القرية من المدينة
 رابعا - مدفوعات تحصل عليها القرية من خارجها ثالثا - ما تدفعه القرية الى المدينة
 عدا الواردات السلعية .

المجموع : ايرادات القرية من خارجها المجموع : مصروفات القرية خارجها
 ولمدة سنوات وأجيال كانت القرية تتفق أكثر مما تكسب ، وبذلك انتقلت الأموال منها
 الى المدينة ومن المدينة الى خارج الدولة .
 وبمرور الاجيال أصبحت القرية فقيرة - ومرا فقها متخلفة ومساكنها متهدمة ووسائل
 الإنتاج فيها بدائية ، ونقص فيها التعليم وتفشى الجهل وأصبحت مجتمعا محليا ضعيفا
 سقيما .

ولعلنا نلاحظ أن القرية تصدر القطن مثلا (زهرا) ثم يحلج في المدينة ، ثم ينسج
 في المدينة منسوجات تعود فتباع الى القرية بسعر مرتفع وتعصر بذور القطن زيتا وكسبا ،
 يعود جزء منهما الى القرية مرة أخرى لاستهلاك الفلاح بسعر مرتفع .
 ونلاحظ أيضا أن معظم أجور نقل السلع والافراد من القرية واليهما تقوم به سيارات
 وقطارات مقرها خارج القرية وكل ربح يحدث في عملية النقل والمواصلات يعود الى أفراد
 خارج القرية فهذه المظاهر جميعها معناها استنزاف لموارد القرية لصالح رجال
 الصناعة - وعمالها - ومؤسسات النقل والاتصال والتجارة والترفيه والتعليم التي
 توجد في المدينة .

فحينما تباع القرية حاصلاتها ببيعها بسعر رخيص .
 وحينما تشتري ما يلزمها من المدينة تشتريه بسعر مرتفع وتدفع فوقه أجور النقل والمواصلات
 والتأمين في مثل هذا الموقف لابد أن ينفذ الوضع الاقتصادي وبالتالي الوضع الاجتماعي
 والثقافي في القرية عاما بعد عام . خاصة اذا أضيف الى ذلك كله اسراف الحكومات في
 فرض الضرائب على الفلاحين .

١٨ - ويصحب هذا التطور الانحدارى في المجتمع القروى ، انخفاض مستوى الاجور وارتفاع
 مستوى الايجارات وعدم وجود فائض مدخرات للاقتراض فيكثر وجود المرابين والمستغلين
 وتشدد الضائقة المالية بالسكان .

وكثيرا ما يؤدي هذا الوضع الى هجرة الافراد من القرية الى المدينة حيث الاجور أعلى وفرض العمل أكثر ومغريات الحياة الحضرية تبهر الانظار . ولكن معظم هؤلاء المهاجرين من القرية الى المدينة ينقصهم التعليم والامان والخبرة اللازمة للعمل في المدينة ، فتقطع بهم الاسباب في المدينة ويكونون نواة لقيام المجتمعات المتخلفة في المدينة في الاحياء الفقيرة . وهكذا تضيع الموارد البشرية التي تتكون في القرية ولا يفيد منها الوطن .

١٩- هذه هي اجمالا قصة انحدار المجتمعات المحلية في الدول التي تخلفت عبر الأجيال الطويلة - أما في الدول الناهضة النامية ، فنجد صورة مختلفة تتميز بالعناصر الآتية :-

(١) تقوية العناصر البشرية بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والثقافية اعداد للقوى العاملة والمفكرة .

(٢) الكشف عن موارد الثروة الطبيعية الزراعية والتعدينية والصناعية والعمل على استغلالها .

(٣) تكوين مدخرات محلية من فائض الايرادات الجارية وتوجيه هذه المدخرات نحو اقامة المنشآت الانتاجية والعمرانية التي تؤدي الى زيادة دخل والموارد عامة .

(٤) العمل على انقاص الفوارق في الدخل بين القرى والمدن ومراعاة تنفيذ برامج الخدمات العامة التي تعمل على ذلك .

٢٠- فاذا جمعنا بين هذه السياسات الانشائية وبين معالم برنامج النهوض الاداري والسياسي بالمجتمعات المحلية الذي سبقت الاشارة اليه في الفقرة (١٥) ، نجد أن دور

المجتمعات المحلية في النهضة يتحدد اجمالا كالآتي :-

(١) وضع خطة شاملة لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي ونشر الخدمات التي تؤهل القوى البشرية للعمل في العصر العلمي الذي نعيش فيه - على أن تكون الخطة

القومية شاملة اعتبارات التنمية في المستويات المحلية وفي القرية والمدينة .

(٢) قيام المجتمعات المحلية - بعد دعمها وتشجيعها على اكتساب الشخصية الذاتية ، بالمعاونة في انجاح الخطة القومية في المحيط المحلي .

(٣) العمل على توزيع الموارد والاستثمارات بين المدينة والقرية بحيث لا تحدث عملية استنزاف مستمرة للثروة في القرية لصالح غيرها . ولا استنزاف للثروة من الدولة

كلها لصالح الاجانب خارجها .

(٤) الربط بين الوعي المحلى والوعى القوى عن طريق برامج الادارة والحكم المحلى من جهة وعن طريق خطة التنمية والنهوض الاجتماعى من جهة أخرى .

(٥) اعادة الموازنة بين الانفاق لاستهلاكى والدخل فى المدينة والقرية بما يضمن توافر المدخرات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية القومية والمحلية .

٢١ - اذ نظرنا الى المؤسسات التى تنشأ فى المجتمع فاننا نرى أنها تنقسم الى أنواع عدة

كالآتى :-

أولا : المساكن والمخابز والمطاحن والمتاجر والمخازن اللازمة للحياة اليومية للسكان المحليين فى كل قرية وحى من أحياء المدينة . وهذه تحدد الى درجة كبيرة الحياة المنزلية للسكان .

ثانيا : وسائل الاتصال بين المناطق المختلفة بما فى ذلك الطرق والسكك الحديدية والسيارات والسفن وغيرها - وهذه تحدد الى درجة كبيرة - درجة الاتصال والتجارب مع المجتمعات الاخرى خارج النطاق المحلى .

ثالثا : المؤسسات التى تتيح سلعاً زراعية وصناعية للتداول فى المحيط المحلى أو تنقل خارجة وتشمل الأراضى الزراعية والمراعى ومصادر الاسماك والمصانع والمناجم ومحطات توليد القوى وكذلك المؤسسات التجارية والمالية التى يرتبط عملها بجهاز الانتاج عامة .

رابعا : المؤسسات التى تنشأ لتقديم خدمات مباشرة للأفراد تشمل المدارس والمستشفيات وكذلك مؤسسات الترويج والترفيه والثقافة والمؤسسات الدينية والاجتماعية ومؤسسات الارشاد والتوجيه والقيادة السياسية والتنظيم الاجتماعى .

وهذه المؤسسات تؤدى الى تكوين القوى العاملة والمفكرة فى المجتمع والى تحديد اتجاهات الوعي العام والادراك فيه .

خامسا : مؤسسات التنظيم والادارة العامة - وفيها تتمثل سلطة الجماعة - فى صورة الدولة أو الحكومة المحلية - فى التعبير عن رأيها والتشريع لنفسها وتطبيق القانون وحفظ الامن والعدالة بين الناس ، والتعبير عن مصالحهم وآرائهم فى المحيط الدولى عامة .

٢٢ - وإذا نظرنا الى مجموعة الافراد الذين يتكون منهم المجتمع ، يمكننا أن نقسمهم الى الاقسام الآتية :-

أولا - مجموعة الافراد البالغين القادرين على العمل والانتاج من الذكور والاناث .
ثانيا - مجموعة الأفراد الناشئين من الاطفال واليا فعين الذين يهيئون للدخول في مرحلة العمل .

ثالثا - مجموعة الافراد الذين تقدمت بهم السن أو أعجزهم المرض عن العمل ، فتقاعدوا طوعا أو كرها .

ومن الواضح أن الذين يعملون في جميع المؤسسات المشار اليها في الفقرة السابقة هم القادرون على العمل من المجموعة الأولى - البالغين المؤهلين - ولعل وأن المؤسسات تخدم جميع السكان على اختلاف أنواعهم .

٢٣ - التخطيط القومى يقتضى التوفيق بين أنواع المؤسسات وحجمها وبين السكان ومجموعاتهم توفيقا يؤدى الى استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية على أكمل وجه .
والتخطيط المحلى ، يسعى الى تحقيق نفس الأهداف على المستوى المحلى - والتنسيق بينها وبين الأهداف القومية .

وهكذا نرى أن برامج النهوض بالقرية والمجتمعات المحلية مرتبطة بالبرامج القومية وارتباطا كاملا . ويتم الربط فى عدة مستويات ، يمكن توضيحها كالاتى :-
أولا : الحكم المحلى وتدرجه حتى نصل الى المستويات القومى لنظام الحكم وتوزيع السلطة فيه .

ثانيا : مستوى السلعة الواحدة أو مجموعات السلع المنتجة حتى نصل الى موازين السلع على المستوى القومى .

ثالثا : مستوى الافراد والتأهيل حتى نصل تدرجا الى سياسة القومى البشرية والكيان الاجتماعى ولزيادة التوضيح ، نأخذ مجموعة من أوجه النشاط فى القرية ونتعرف على ما لها من ارتباط وصلة بالنشاط المقابل على الصعيد القومى .

النشاط الزراعى

: زيادة الانتاج الزراعى

التقاوى المنتقة

استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة والتسميد

مقاومة الآفات

نشر زراعة الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية .

تنمية الثروة الحيوانية وولد واجن والنحل وودة الحرير .

اعداد المنتجات وتسويقها

الصناعات الريفية

: صناعات الألياف — الجوت — منتجات النخيل والحبوب والسماد

: الصباغة والطبع والتجهيز — النسيج الدقيق والتطريز

: الآلات والادوات الزراعية الادوات المنزلية المعدنية .

: تصنيع خامات الحيوانية — الشعر والجلود والفراء والفحم الحيوانى

: النجارة والاثاث والتعبئة والآلات الزراعية .

: الفخار والخزف .

التنظيم الانتاج الزراعى

: التنظيم التعاونى فى الزراعة بغرض زيادة الانتاج ومنع الاستغلال

: تطبيق القوانين واللوائح الزراعية — بما فى ذلك الملكية الزراعية

والاصلاح الزراعى .

: تمويل العمليات الزراعية الجارية والاستثمارية .

: الارشاد الزراعى والصناعى والتجارى فى المجتمع الريفى .

النشاط التعليمى والثقافى

: النشاط المدرسى وامتداده الى مكافحة الأمية .

تمجيد العلم والثقافة وتشجيع النابهين

مكتبة القرية ووسائل الاتصال والاعلام فيها .

الخدمات الصحية والمرافق العامة

مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية والمتوطنة
اجراءات النظافة والصحة العامة والوقاية
المؤسسات العلاجية والدوائية - رعاية الأمومة والطفولة
الاسعاف وخدمات الاغاثة والحريق والطوارئ الأخرى
الانارة والمياه والمرافق والطرق وروم البرك والجبانات

الرعاية الاجتماعية

المساعدات الاجتماعية

التوفيق والمصالحات

رعاية الشباب وتكوين القادة والنشاط الرياضي

النشاط النسائي والتنظيم المنزلي

ولا يتسع المجال لكي نتيين في تفصيل الارتباط بين كل وجه من هذه الأوجه وبين الخطة القومية العامة ولكن نتخير بعض الأمثلة فقط للتوضيح .

مقاومة الآفات : ينظم هذا البرنامج على مقياس قومي في الخطة العامة - بناء على الدراسات والخبرة التي تتقدم بها الهيئات المركزية للبحوث ومقاومة الآفات في وزارة الزراعة والهيئات الزراعية وكذلك بناء على خبرة رجال الجامعات والبحوث العالمية الحديثة .

ولكن تنفيذ البرنامج على مستوى القرية يحتاج الى تدريس الفلاحين على استخدام الرشاشات والآلات ورش المبيدات مع وقاية الحيوانات منها وعدم اسراف فيها واستخدامها في المواعيد ووفقا للاساليب المقررة . كما أن مقتضيات التنفيذ على مستوى القرية ، تحتاج الى تنظيم الحصول على المعدات والمواد الكيميائية ودفع ثمنها عاجلا أو مقسطا عن طريق الجمعية التعاونية ، وضمان عدم الاستغلال أو إعادة البيع أو التخلف بما يضر بالمحصول .

هذا ومن جهة أخرى ، نرى أن التطبيق الفعلى السليم لوسائل مقاومة الآفات ، سواء بالمبيدات الكيميائية أو بالتنقية باليد أو بالتبناح طبرق معينة فى الزراعة (نفع لبدور أو منع رى الشراقى أو غير ذلك) فى القرية يساعد المختصين فى الخطط العامة على تبين الاساليب الناجحة والكشف عن الصعاب التى تنشأ عن استخدام وسائل المقاومة . ومثل ذلك أن التوسع فى استخدام المبيدات دون عناية كافية قد يؤدى الى الاضرار بمحاصيل أخرى أو بالحيوانات أو بموارد المياه وقد يضرب بالتوازن البيولوجى فى البيئة الزراعية والتربية مما يؤدى الى نشأة صعوبات ، يعمل رجال البحوث على الكشف عن وسائل علاجها .

الصناعات الريفية

ينظم هذا البرنامج فى الخطط العامة على أساس عدد مبادئ رئيسية هى استغلال الخامات المحلية والافاد من أوقات الفراغ المتاحة بسبب طبيعة العمل فى الزراعة بصفة متقطعة وعلى أساس وجود يد عاملة فائضة يمكن تدريبها وتوجيهها لبعض عمليات صناعية ، تنتج عنها سلع كاملة الصنع أو نصف مصنوعة ، يمكن استخدامها داخل القرية ذاتها أو تصريفها فى أسواق المدينة أو تسويقها الى الخارج . هذه هى التواعد الرئيسية فى الخطط العامة .

ولكن مجال التنفيذ على مستوى القرية يحتاج الى خطة محلية لأن نجاح البرنامج يتوقف على اختيار أنواع الصناعات المناسبة للقرية واختيار الأفراد الذين يدعون للمشاركة فيها وتدريبهم ومراقبة جودة الانتاج وصلاحيته للتسويق ، ومدى الحاجة للمعونة اللازمة سواء أكانت معونة مادية أو ارشادية عن طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأخرى .

المرافق العامة فى القرية

تشمل الخطط القومية العامة استثمارات كبرى لترقية المرافق البلديّة ومدى مياه الشرب النقية الى القرية وردم البرك والتوسع فى الاسكان الريفى

وخاصة في مناطق الإصلاح والاستصلاح وتخطيط بعض القرى ومدنها
بالتيار الكهربائي . ولكن الكثير من عمليات مرافق يمكن أن يتم على
مستوى القرية بمعونة يسيرة من الخطة العامة أو بالاستعانة بهيئات
الخدمة مثل مديرية الزراعة مثل وزارة الأوقاف أو مشروعات النهج
الريفى والجمعيات التعاونية الزراعية .

بل أن الكثير من المشروعات الكبرى التى تتم فى القرية مثل وحدات
المياه والمجارى والطرق ، سرعان ما تفقد فاعليتها وصلاحياتها
للخدمة اذا لم يوجد فى القرية تنظيم يعمل على صيانة تلك المؤسسات
والافادة منها دون اسراف أو ضياع .

وهكذا فى باقى أوجه النشاط التى ذكرت .

٢٤ - ومع أهمية هذه الأمثلة من الوجهة العملية ، إلا أننا ينبغي ألا ننسى أن الصورة العامة
للتنمية فى المجتمع المحلى جزء من التنمية فى المجمع القومى كله وفى الوقت ذاته
أحدى مكوناته الرئيسية وأننا حينما نتكلم عن التنمية - فأنا نتحدث عن أفراد المجتمع
على اختلاف فئاتهم (انظر فقرة ٢٢) وعن المؤسسات التى يقيمها المجتمع
لأداء العمليات الانتاجية وتقديم الخدمات اللازمة لحياته (انظر فقرة ٢١) وأن
مجتمع القرية ، يقوم أساسا على عمليات الانتاج الزراعى ، ولكن هذا لا يمنع
من أن يمتد نشاطه الى التصنيع الرى أولا ، ثم الى بعض الصناعات التى يمكن
أن تستوطن الريف لاستخدام اليد العاملة (النسيج والغزل مثلا - الصناعات
الغذائية) .

وفى هذا تتبع لاسس والاتجاهات الموضحة فى فقرة (٢٠) ، مع مراعاة أن متوازن
مدفوعات القرية (فقرة ١٧) . يجب أن يتحول الى صالح القرية ، حتى لا
تستنزف مواردها ويضعف مركزها ويزداد التفاوت بينها وبين المدينة .

٢٥ - وليس الأمر قاصرا على زيادة الانتاج الزراعى والصناعى وتوازن الموارد والاستخدامات
المالية فى القرية - بل أن الكيان الاجتماعى المحلى ذاته لا يكمل الا بسياسة دعم
السلطة المحلية (فقرة ١٥) ، حتى تكسب القرية شخصيتها المستقلة الناهضة فى
اطار الكيان القومى الديمقراطى . وقد أفردنا صدر هذا البحث لمعالجة النشأة

التاريخية للمجتمعات المتخلفة في القرية والمدينة - لأن الأسس السياسية والاقتصادية للنهوض الريفي كثيرا ما تهمل ويكتفى بالحديث الطويل عن المشروعات الصحية وردم البرك وطلاء المنازل بالجير • وعندئذ تبدو مهمة اصلاح الريفي جزئية - اذا لم يقل أنها تافهة •

فالاصلاح الاجتماعى له جذور وأصول سياسية وإدارية واقتصادية وقومانية وكلها عوامل تتفاعل معا في تكوين المجتمع الناهض وترقيته •

ولذلك فاننا اذا أردنا أن نذكر بعض الخطوات الرئيسية التي اتخذت للنهوض بالمجتمع الريفي في القرية المصرية لتخيرنا منها خاصة الخطوات التالية :-

(١) قانون التجنيد الاجبارى والخدمة العسكرية

الذى فتح أمام شباب القرية الفرصة للتدريب في القوات المسلحة والتعرف على الاساليب الحديثة ليس فقط في القتال والدفاع عن الوطن بل أيضا في الحياة والكثيرون منهم حينما ينهون فترة التجنيد الاجبارى يعودون الى القرية بثقافة وروح أخرى • ولذلك يعتبر هذا القانون ذا أثر كبير في ربط المجتمع بالقوى بالمجتمع القومى •

(٢) قانون التعليم الابتدائى الذى وحد بين المدرسة في القرية والمدرسة في المدينة • وبذلك أصبحت القرية على صلة بالتعليم الثانوى والبنى والعالى بعد أن كان أبنائها - الا القلة - محصورين في دائرة ضيقة ، تجعلهم منفصلون الى حد بعيد عن تيار التطور الاجتماعى وبذلك يستمر انفصال القرية وابتعادها •

(٣) انشاء الطرق الزراعية الفرعية الى القرى (المواصلات الزراعية) - كانت الطرق الكبرى تمر بجوار القرى ولكن لا تصل اليها - مثلما تمر خطوط القوى الكهربائية دون أن تدخل فيها الكهرباء - ولذلك كان جهاز المواصلات الضخم المكون من السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية - يؤلف شبكة كبيرة أساسها

المدن الكبرى والعواصم ، أما القرى فكانت معزولة الى أن أنشئت المواصلات • (٤) قانون الادارة المحلية الذى جعل السلطة تخرج من القاهرة وتقترب من القرية ، والذى سينشأ عن استكمال تطبيقه تدريجيا أن يجرى حساب سنوى للثروة التي

تدخل أو تخرج من القرية (أنظر فقرة ١٧) فلا يكون الاصلاح القروى الفاظا ومظاهر بل حقيقة تمتد الى كل منزل وكل أسرة وكل فرد في حياته اليومية .
 (٥) قانون الاصلاح الزراعى — وخاصة من ناحية انتهاء الاقطاع الريفى الذى كان يقوم على وجود كبار الملاك ونفوذهم السياسى والادارى — فقد مهد هذا القانون التمهيد الصحيح للديموقراطية والتنمية في القرية .

٢٦ — ان الاطار العام للربط بين المجتمع لقروى والمجتمع القوى الذى حاولنا شرح معالمه في الصفحات السابقة ليحدد دور المجتمع المحلى في النهوض بالمجتمع العامة وذلك عن طريق المشاركة في حركة التنمية القومية وفي النشاط الاجتماعى عامة ، مع النهوض بالمجتمع المحلى ذاته اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا واداريا .
 ان فلسفة الخدمة الاجتماعية — بالمعنى المحدود — لا تنجح نجاحا كافيا في الريف الا اذا كان ثمة اجراءات أساسية — تجرى في الوقت نفسه لربط المجتمع الريفى بالمجتمع القوى ومنع لازدواج الاجتماعى الذى يدعو الى فصل المجتمع الى طبقتين — طبقة قليلة العدد تتقود اقتصاديا — وسياسيا تعيش في المدن وتتصل بالخارج وتتمتع بمظاهر الحضارة الكبرى (وتشرف) الدولة بمظهرها ورقبها وقد رتبها الى ارباب دور الأوبرا والتفوق في حلقات الرقص ، وأغلبية ساحقة — تقامر وتستنزف ثروتها وتفصل عن الطبقة المتقدمة — ويقال لها — الصبر والانتظار والتمتع بخيالات وأحلام المستقبل . ان الخطأ العامة للتنمية التى شملت الريف والحضر ، وسياسة التكامل الاجتماعى والتساند القوى لكفيلة بازالة هذه الفوارق وتوحيد صفوف المواطنين .
 ٢٧ — أما المجتمع المحلى المتخلف في المدينة — الاحياء الفقيرة — فيمثل مشكلة كبرى ذات أهمية في نشاط المدينة ذاتها وفي الدولة عامة . ولكن يكفى القول هنا — أن مجتمع الحى المتخلف لا يمكن أن يعالج مشكلاته علاجا صحيحا الا اذا بذلت جهود صادقة في معالجة مشكلات القرية — لأن التخلف في القرية هو دائما الذى يخذى الحسى بالمهاجرين ويمده بما ينقصه من متاعب ومشكلات .

ملحق

بيان مشروعات الخطة العامة للسنوات ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥

في محافظة المنوفية

تتكون المحافظة من بندر شبين الكوم و ٧ مراكز هي شبين الكوم - أشمون - الباجور
 الشهداء - تلا - منوف - ويبلغ عدد السكان ١٣٤٧٠٠٠ منهم ١٨٣٠٠٠ يسكنون المدن
 وعواصم المراكز والباقيون من سكان القرى .
 أولا : نصيب المحافظين للاستثمارات العامة في الخططة :

النسبة	مليون جنيه	القــــــــــــــــاع
٨٣ %	١٩	الزراعة
٣٣٦ %	٧٨	الرى والصرف
١٥٤ %	٣٦	الصناعة
٦٥ %	١٥	الكهرباء
١٠٢ %	٢٤	النقل والمواصلات
١٧٣ %	٤٠	المباني السكنية
٢١ %	٥	المراق العامة
٦٦ %	١٥	الخدمات
١٠٠ %	٢٣٣	المجمــــــــوع

ثانيا : امتداد المشروعات العامة المخصصة في الخطة للمحافظة الى مستوى القرية :

بالنظر الى مشروعات الخطة يتضح أن الكثير منها يمتد العمل فيه الى مستوى القرية وبالتالي يصح أن يكون ضمن التخطيط المحلي :

أ . مشروعات التوسع الزراعي الرأسي والافقي والري والصرف :

- ١ - التوسع في زراعة الكتان والتبـل .
- ٢ - مكافحة الآفات بالفرق الحكومية والاهلية .
- ٣ - وحدات التفريخ الصناعي
- ٤ - تعميم التلقيح الصناعي للمواشي - (الزراعة - الوحدات المجمعة)
- ٥ - تدعيم المزارع السمكية .
- ٦ - توزيع عجول للتربية في مناطق الاصلاح الزراعي .
- ٧ - تحسين الاراضي الضعيفة المتخللة .
- ٨ - توريد ودفق آبار جديدة للمياه .
- ٩ - تبريد وجمع وتبريد الالبان .
- ١٠ - نشر وتربية نحل العسل .
- ١١ - مشاتل الفاكهة والاشجار الخشبية .
- ١٢ - نشر زراعة الخضر .
- ١٣ - احلال وابدال الآلات الزراعية .
- ١٤ - التوسع في استخدام الآلات ومراكز صيانتها .
- ١٥ - استصلاح اراضي جديدة .
- ١٦ - مشروعات المصارف المغطاه .
- ١٧ - تعديل طرق الري .
- ١٨ - التوسع في برنامج الصرف العام .

ب : المشروعات الصناعية :

تنشأ المشروعات الصناعية في وحدات كبيرة نسبيا - ولكن وجودها في المحافظة يؤدي الى تنشيط التدريب أو التوظيف أو استخدام الخامات الزراعية أو الحاجة الى المساكن والخدمات المحلية مما قد يتصل بعدة قرى في المحافظة بالإضافة الى العاصمة والمدن الكبرى .

١ - اقامة محطة لتعبئة الخضر الطازجة .

٢ - شركة مصر للغزل والنسيج - شبين الكوم .

٣ - صناعات ريفية - صباغة وتجهيز .

٤ - " " منتجات فخار وصيني .

٥ - وحدة تدريب للنسيج والجلود .

ج : مشروعات الكهرباء :

١ - كهربية وانارة المدن الآتية : الباجور - أشمون - قويسنا - بركة

السبع - الشهداء - البتانون - مليج - كفر المصيلحة - شنوان -

ميت خلف - سرس الليان .

٢ - أعمال متعاقد عليها مع المجالس البلدية في شبين الكوم ومنوف وتلا .

د : مشروعات النقل والمواصلات :

١ - مشروعات الطرق خارج المدن - ١٦٣٠٠٠٠ جـ في داخل المحافظة .

(تنفيذها يؤدي الى عمالة محلية وتنشيط عام للاقتصاد)

٢ - مشروعات النقل المائي الداخلى ٤١٥٠٠٠ جـ

٣ - التوسع في الخدمات البريدية بما في ذلك الطوافين الاهليين ٥٦٠٠٠ جـ

٤ - وحدات لتخزين الغلال .

٥ - مستودعات لهيئة البترول .

هـ : مشروعات الاسكان :

- ١ - ٣٦٧٣ مسكنا في المدن مجموع تكاليفها ٢٦٨٧ مليون جنيهه .
- ٢ - ٦١٥٥ مسكنا في القرى " " ١٣٣٩ " " .

و : مشروعات المرافق العامة :

.. مياه الشرب - الجارى - ردم البرك - منشآت عامة .

ز : مشروعات الخدمات :

- ١ - خدمات تعليمية وتربوية ١١ مليون جنيهه .
- ٢ - خدمات صحية ٣ " " .
- ٣ - وحدات مجمعة - خدمات ثقافية - اسعاف - اطفاء ١٣٠٠٠٠ جنيهه .

ثالثا : التخطيط المحلى :

حينما يبدأ التفكير من مستوى القرية - للتوصل الى مشروعات وأعمال التنمية ، ينظر في المشروعات المشار اليها سابقا ، ثم ينظر في دعم وتنظيم الاعمال الجارية (التى لا تدخل في خطة الاستثمار) فى النواحي الآتية :-

١ - الانتاج الزراعى - المحاصيل - الفواكه - القطن - الخضر - استصلاح الارضى - التشجير .

٢ - الانتاج الحيوانى - اللحوم - الالبان - الاعلاف - الدواجن - النحل .

٣ - مقاومة الافات وعلاج الامراض - فرديا وجمعيا .

٤ - التمويل الزراعى - الائتمان - التسويق - التعبئة - الحفظ .

٥ - الصناعات الريفيه والزراعية - التدريب المهنى - الحرف والآلات اللازمة محليا .

٦ - احتمالات التصنيع أو تجهيز الخامات الصناعية المختلفة .

٧ - خدمة وصيانة وتشغيل مرافق النقل والمواصلات والكهرباء - كأساس للتوظيف وخدمة

الاقتصاد .

- ٨ - كفاءة التشغيل والافادة التامة من مشروعات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والمرافق .
 - ٩ - تعبئة الجهود الاهلية لعمليات استصلاح وتنظيم البيئة المحلية - الاجراءات والبحوث .
 - ١٠ - تخطيط التوسع القروى الاسكانى وتوفير مواد البناء المحلية - العناية بالمرافق الصحية .
 - ١١ - تنظيم التبادل التجارى مع المدينة (بيع وشراء وتوزيع السلع المنتجة والضرورية) تعاونيا الاسواق المحلية - محطات التعبئة - المخازن - محطات الوقود .
 - ١٢ - المعاونة فى المحافظه على الامن والمصالحات وتنفيذ اللوائح والقوانين وتحصيل الضرائب والرسوم .
 - ١٣ - اعمال الاغاثة والمعونة والرعاية عند الكوارث والاعمال الخيرية .
 - ١٤ - استخدام المدارس والمساجد والوحدات العامة لتأدية خدمات محلية ثقافية وارشادية وتنظيمية .
 - ١٥ - السعى لتحقيق مصالح الانتاج والخدمات القروية لدى الهيئات الاعلى فى المركز والمحافظه .
 - ١٦ - المشاركة فى النشاط القومى - السياسى والاجتماعى - مناقشة المشروعات القومية والاتصال بهيئات الاتحاد القومى ومجلس الامة وهيئات الادارة المحلية فى هذه الشئون .
- ولا شك أن التفكير المحلى فى التنمية سيساعد على اعداد خطط قومية أصح وأكمل فضلا عن أنه يؤدى الى استغلال الطاقات والامكانيات المحلية .

مطبعة معهد التخطيط القومي

القاهرة

٣ طابع ممتد مطهر، إزناك

